**ندوة صحفية حول:**

**الوضعية الاقتصادية لسنة 2017**

**وآفاق تطورها خلال سنة 2018**

**مداخلة للسيد أحمد لحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**لتقديم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2018**

**الدارالبيضاء: 10 يناير 2018**

* **تمهيد**

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2018 مراجعة للتوقعات الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يوليوز سنة 2017. ويتعلق الأمر بتقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني لسنة 2017 وبمراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2018 وتأثيرها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية.

ويعتمد إعداد هذه الميزانية على التوقعات الاقتصادية العالمية، الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي. كما ترتكز هذه الميزانية على معطيات المحاسبة الوطنية ونتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط وعلى معطيات القطاع النقدي الصادرة عن بنك المغرب ومعطيات المالية العمومية الصادرة عن مديرية الميزانية ومديرية الخزينة والمالية الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإحصائيات المبادلات الخارجية الصادرة عن مكتب الصرف.

وترتكز التوقعات الاقتصادية لسنة 2018، بالإضافة إلى تطورات الاقتصاد الوطني والعالمي، على الفرضيات المرتبطة بتطور الموسم الفلاحي2017-2018، وعلى التدابير الجديدة والمقتضيات المعلنة في القانون المالي لسنة 2018.

* **أهم المؤشرات الماكر واقتصادية خلال سنتي 2017 و 2018**
* تراجع معدل النمو الاقتصادي الوطني، منتقلا من %4 سنة 2017 إلى %2,8 سنة 2018؛
* انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي ب %1,3 سنة 2018 عوض ارتفاع ب%13,6 سنة 2017؛
* انتعاش طفيف لوتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية، لتنتقل من%2,8 سنة 2017 إلى %2,9 سنة 2018؛
* ارتفاع التضخم، المقاس بالمستوى العام للأسعار، منتقلا من%0,2 سنة 2017 إلى %1,5 سنة 2018؛
* استقرار عجز الميزان التجاري في مستوى مرتفع، منتقلا من%17,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %18,2 سنة 2018؛
* تراجع معدل الادخار الوطني، منتقلا من %28,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %28,4 سنة 2018؛
* استقرار معدل الاستثمار في حدود %33,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 و %33,2 سنة 2018؛
* تفاقم حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني، لتنتقل من %4,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %4,8 سنة 2018؛
* تراجع عجز الميزانية إلى %3,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2017 و2018 عوض%4 سنة 2016؛
* تفاقم طفيف لمعدل الدين العمومي الإجمالي، منتقلا من%81,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة2017 إلى%82,3 سنة 2018، في حين سيسجل معدل الدين للخزينة تراجعا طفيفا لينتقل من %65,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة2017 إلى %65,0 سنة 2018.

1. **السياق الدولي: انتعاش النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2017 و2018**

يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، أن النمو الاقتصادي العالمي سيواصل تحسنه، ليسجل نموا ب %3,6 سنة 2017 و%3,7 سنة 2018. ويعزى ذلك، أساسا، إلى مواصلة انتعاش اقتصاديات الدول المتقدمة وتسارع وتيرة نمو اقتصاديات الدول الصاعدة، مدعمة بمختلف تدابير السياسات النقدية والمالية للإقلاع الاقتصادي وبالزيادة المهمة للمبادلات التجارية.

وسيسجل **الاقتصاد الأمريكي** وتيرة نمو في حدود %2,2سنة 2017 و%2,3 سنة 2018، نتيجة انتعاش نفقات الاستهلاك واستثمار المقاولات. كما يشكل الانخفاض العام لقيمة الدولار وبطء إجراءات التشديد النقدي عوامل لدعم هذا النمو.

وبخصوص **اقتصاديات منطقة اليورو**، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي انتعاشا في وتيرة نموه لتصل إلى %2,1 سنة 2017، نتيجة التطور الملحوظ للصادرات والطلب الداخلي القوي، المدعم بالظروف المالية الملائمة. غير أن هذه الوتيرة ستتراجع بشكل طفيف خلال سنة 2018 لتبلغ %1,9، نتيجة المنحى التصاعدي لأسعار النفط ولمعدلات الفائدة ولقيمة اليورو في سوق الصرف.

وسيعرف **الاقتصاد الياباني** نموا بمعدل %1,5 سنة2017 ، نتيجة تعزيز الطلب العالمي وانتعاش الاستثمار العمومي. غير أن ضعف نمو الأجور وتدابير إصلاح المالية العمومية، ستؤثر على نمو النشاط الاقتصادي خلال سنة 2018، حيث ستتراجع وتيرته إلى حوالي %0,7.

ومن جهتها، ستعزز اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية من وتيرة نموها، لتنتقل من %4,3 سنة 2016 إلى%4,6 سنة 2017 ثم إلى %4,9 سنة 2018. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى انتعاش اقتصاديات روسيا والبرازيل التي بدأت تتعافى تدريجيا من ركودها العميق. وهكذا، سيستفيد الاقتصاد الروسي من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ومن انخفاض معدلات الفائدة، ليسجل نموا بوتيرة %1,8 سنة 2017 و%1,6 سنة 2018. وفيما يتعلق بالاقتصاد البرازيلي، فإنه سيستفيد من مرونة السياسة النقدية والتراجع الملحوظ للتضخم، ليسجل نموا بوتيرة%1,5 سنة 2018 عوض%0,7 سنة 2017.

بالإضافة إلى ذلك، ستواصل اقتصاديات الدول الأسيوية الصاعدة تسجيل وتيرة نمو قوية، حيث ستصل إلى %6,5 سنة 2018 عوض %6,8 سنة 2017 بالنسبة للاقتصاد الصيني، نتيجة السياسة المالية التوسعية وارتفاع الصادرات وكذا دينامية سوق العقار. وسيعرف الاقتصاد الهندي تسارعا في وتيرة نموه، لتنتقل من %6,7 سنة 2017 إلى %7,4 سنة 2018، نتيجة الإصلاحات الهيكلية الأساسية، الشيء الذي يجعله في مصاف القوى الاقتصادية العالمية الكبرى.

في هذا السياق، سيسجل حجم التجارة العالمية نموا بوتيرة %4 سنة 2018 عوض%4,2 سنة 2017 و%2,4 سنة 2016. غير أن هذه الدينامية تبقى دون المستويات المسجلة قبل الأزمة المالية. من جهتها، ستعرف أسعار النفط منحا تصاعديا، نتيجة انتعاش النشاط الاقتصادي و تجديد الاتفاق المبرم بين الدول الأعضاء في منظّمة الدول المصدرة للنفط لتقليص حجم إنتاج النفط، حيث ستبلغ الأسعار في الأسواق العالمية حوالي 60 دولارا للبرميل سنة 2018 عوض 54 دولارا سنة 2017. كما ستستقر أسعار المواد الأساسية غير الطاقية في مستوياتها المرتفعة، لتسجل زيادة ب%0,5 سنة 2018 عوض ارتفاع ب %7,1 سنة 2017.

وهكذا سيستقر التضخم في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية في حدود %4,4  سنة 2018، في حين سيسجل في اقتصاديات الدول المتقدمة زيادة في التضخم ب %1,7 سنتي 2017 و2018 عوض%0,8 سنة 2016. غير أن هذه الوتيرة تبقى دون المعدل المستهدف من طرف البنوك المركزية. وبخصوص قيمة اليورو مقارنة بالدولار، فإنها ستصل إلى1,17 سنتي 2017 و2018 عوض 1,10سنة 2016. وستعزز العملة الأوروبية في سياق تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية في منطقة اليورو.

في ظل هذه الظروف، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب زيادة ب%4 سنة 2018، نتيجة تحسن واردات أهم شركائنا التجاريين، خاصة إسبانيا وفرنسا اللتين تستحوذان على %45,5 من مجموع الصادرات المغربية.

1. **السياق الوطني: تحسن وتيرة نمو الاقتصاد الوطني سنة 2017 وتراجعها خلال سنة 2018.**
   * + - * ***الوضعية الاقتصادية سنة 2017***

استفاد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2017 من الموسم الفلاحي الجيد ومن انتعاش أنشطة الصناعات التصديرية، المدعمة بتحسن الطلب الموجه نحو المغرب. غير أن الحاجيات المتزايدة من واردات المواد الأولية وأنصاف المنتجات وسلع الاستهلاك النهائي وسلع التجهيز، مصحوبة بارتفاع أسعار النفط، ستؤدي إلى تفاقم الحاجيات التمويلية المستمرة للاقتصاد الوطني.

* ***مكونات العرض***

عرف **القطاع الفلاحي** انتعاشا ملحوظا خلال سنة 2017، ليسجل نموا بوتيرة%15,1 ، نتيجة الظروف المناخية الملائمة التي استفادت منها مختلف أنواع زراعة الحبوب. كما استفادت أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية، بالإضافة إلى التساقطات المطرية، من استراتيجيات مخطط المغرب الأخضر لتعزيز نموها.

وبناء على انخفاض القيمة المضافة لأنشطة الصيد البحري ب %1، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة ب%13,6 سنة 2017 عوض انخفاض ب%11,3 سنة 2016، لتفرز بذلك مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب1,6 نقطة سنة 2017 عوض مساهمة سالبة ب1,4 نقطة خلال السنة الماضية.

وستعرف أنشطة **القطاع غير الفلاحي** ارتفاعا ب%2,8 سنة 2017 بعد%2,2 سنة 2016. ويعزى هذا الانتعاش أساسا، إلى دينامية **القطاع الثانوي** الذي سيسجل نموا ب%2,9 سنة 2017 عوض%1,2 المسجلة سنة 2016، حيث سيساهم في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 0,8 نقطة. وهكذا، ستعرف أنشطة **قطاع المعادن** زيادة مهمة ب%17,8 بعد%2,2 خلال السنة الماضية، نتيجة الارتفاع الكبير للطلب الخارجي على منتجات الفوسفاط ومشتقاته.

وستسجل القيمة المضافة **لأنشطة الصناعات التحويلية** زيادة ب %2 سنة 2017 عوض%0,8 سنة 2016، وذلك رغم انخفاض أنشطة الصناعات الميكانيكية والصناعات الثقيلة بحوالي %2,5. وبالمقابل، ستسجل أنشطة **قطاع البناء والأشغال العمومية**، وتيرة نمو متواضعة ب%0,4 ، خاصة نتيجة تراجع البناء الذاتي وأنشطة الأشغال العمومية.

ومن جهتها، ستعزز أنشطة القطاع الثالثي من وتيرة نموها في حدود %2,7 سنة 2017، غير أنها تبقى دون مستوى المتوسط السنوي الذي بلغ %3,4 خلال الفترة 2016-2010. وهكذا ستستقر مساهمة هذا القطاع في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 1,3 نقطة سنة 2017.

وفي هذا الإطار ستسجل أنشطة الخدمات التسويقية نموا ب %3، خاصة نتيجة دينامية أنشطة قطاع التجارة والسياحة والخدمات المقدمة للمقاولات. وستعرف ا**لخدمات غير التسويقية** نموا متواضعا بوتيرة%1,4 ، نتيجة سياسة ترشيد نفقات التسيير بهدف التحكم في عجز الميزانية.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب%2,1 ، **ستستقر تقديرات النمو الاقتصادي لسنة 2017 على معدل %4 وهو نفس الوتيرة المتوقعة في الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يوليوز من سنة 2017**.

* ***مكونات الطلب***

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2017، نتيجة تعزيز الاستثمار ومواصلة دينامية استهلاك الأسر وبدرجة أقل الاستهلاك العمومي.

وهكذا، سيسجل حجم **الاستهلاك النهائي الوطني** ارتفاعا ب%3,2 سنة 2017 عوض%3,1 سنة 2016، لتصل مساهمته في النمو إلى2,5 نقطة. وفي هذا الإطار، سيعرف الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة ارتفاعا بوتيرة %4، ليساهم في النمو ب 2,3 نقطة سنة 2017. من جهته، سيعرف استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا متواضعا ب %0,8، متأثرا بانخفاض نفقات التسيير، حيث ستتراجع مساهمته في النمو الاقتصادي من 0,4 نقطة سنة 2016 إلى 0,2 نقطة سنة 2017.

وسيسجل **الاستثمار الإجمالي** زيادة ب %3,2 سنة 2017، لتصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى1,1 نقطة عوض3,6 نقطة سنة 2016. وسيعرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، المكون الرئيسي للاستثمار الإجمالي، تراجعا في وتيرة نموه من%9,3 سنة 2016 إلى%3,4 سنة 2017، متأثرا بانخفاض وتيرة نمو الاستثمار في قطاع البناء وسلع التجهيز. وهكذا، ستنتقل مساهمته في النمو من2,6 نقطة سنة 2016 إلى نقطة واحدة سنة 2017. وسيفرز التغير في المخزون مساهمة منعدمة في النمو بعد أن سجل مساهمة موجبة ب0,9 سنة 2016.

وإجمالا، سيعرف **الطلب الداخلي** تباطؤا في وتيرة نموه، لتنتقل من %5,5 سنة 2016 إلى%3,2 سنة 2017. وهكذا، ستتراجع مساهمته في النمو الاقتصادي لتصل إلى3,6 نقط عوض 5,9 سنة 2016.

على مستوى المبادلات الخارجية، سيساهم الطلب العالمي الموجه نحو المغرب في تحسن الصادرات من السلع والخدمات ب%8,8 ، في حين ستعرف الواردات زيادة ب %5,9، ليسجل بذلك **الطلب الخارجي** مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب0,4 نقطة سنة 2017 عوض مساهمة سالبة ب -4,7 نقطة سنة 2016.

* ***تمويل الاقتصاد الوطني***

ستتميز **المالية العمومية** خلال سنة 2017بتراجععجز الميزانية، نتيجة تعزيز تحصيل المداخيل الجارية، خاصة المداخيل الجبائية والتحكم في النفقات. وهكذا، ستتمكن هذه المداخيل من تغطية النفقات، لتفرز رصيدا جاريا بحوالي %1,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017. وأخذا بعين الاعتبار لنفقات الاستثمار التي ستمثل %5,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، ستتقلص الحاجيات التمويلية للخزينة (عجز الميزانية) لتصل إلى %3,5 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %4 سنة 2016.

وهكذا، سيصل **معدل الدين الإجمالي للخزينة** إلى %65,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض %64,6 سنة 2016. وبناء على تطور الدين الخارجي المضمون، فإن معدل الدين العمومي الإجمالي سيصل إلى%81,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض%80,9 سنة 2016.

على مستوى **المالية الخارجية**، ستؤدي زيادة الصادرات من السلع بالأسعار الجارية إلى تحسن طفيف لقدرات تمويل الواردات، حيث سيصل معدل تغطيتها إلى %56,4 سنة 2017 عوض %55 خلال السنة الماضية. وستسجل الصادرات ارتفاعا ب%9,6 ، خاصة نتيجة زيادة مبيعات منتجات المعادن ب %26 ومنتجات الصناعات الغذائية ب %9,3 وأنصاف المنتجات ب %12 ومنتجات السلع الاستهلاكية ب %6,9.

من جهتها، ستعرف الواردات من السلع ارتفاعا ب %6,6 سنة 2017. ويعزى ذلك، أساسا، إلى الزيادة الكبيرة في الفاتورة الطاقية ب %31 وارتفاع مشتريات المواد الاستهلاكية ب %5,2 وسلع التجهيز ب %3,9 وأنصاف المنتجات ب %3,2، نتيجة تحسن الاستثمار والأنشطة التصديرية لمنتجات الصناعات المعدنية وأنصاف المنتجات والمواد الاستهلاكية. وهكذا سيستقر العجز التجاري في مستويات مرتفعة في حدود %18 من الناتج الداخلي الإجمالي.

وسيفرز رصيد المبادلات التجارية للخدمات فائضا بحوالي 66 مليار درهم، حيث ستسجل الصادرات من الخدمات زيادة ب %7، في حين أن الواردات سترتفع ب %12. وهكذا، سيتقلص تأثير العجز التجاري، بعد الأخذ بعين الاعتبار للخدمات، ليستقر عجز الموارد في حدود %11,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017.

بالإضافة إلى ذلك، سيمكن فائض رصيد التحويلات الجارية الذي سيصل إلى 62 مليار درهم، الناتج عن ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب %4 واستقرار التحويلات العمومية الواردة في حوالي 10 مليار درهم، من امتصاص جزء كبير من عجز المبادلات الخارجية من السلع والخدمات. وبالتالي، سيستقر العجز الجاري لميزان الآداءات في حدود %4,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2016 و2017 عوض%2,4 سنة 2015.

على مستوى **التمويل النقدي**، ستفرز وضعية المالية العمومية ارتفاعا للقروض الصافية على الإدارات المركزية بحوالي %13,4 سنة 2017، في حين أن القروض على الاقتصاد ستعرف زيادة ستستقر في حدود %5,2. غير أن القطاع النقدي سيسجل تراجعا طفيفا في صافي الاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة، ليستقر في حوالي 241 مليار درهم، أي ما يعادل5,5 أشهر من الواردات من السلع والخدمات. في هذا السياق، ستعرف الكتلة النقدية تحسنا بوتيرة %6,3 عوض%4,7 المسجلة سنة 2016.

**وإجمالا،** سيعرف **تمويل الاقتصاد الوطني** تحسنا في الادخار الداخلي ب%5,3 سنة 2017. وهكذا، وبناء على تعزيز صافي المداخيل الواردة من باقي العالم في حدود%5,5 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيسجل الادخار الوطني زيادة ب %5. حيث سيصل معدل الادخار الداخلي إلى%23,1 من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين سيبلغ معدل الادخار الوطني%28,9 سنة 2017 عوض %28,7 سنة 2016. وبناء على المستوى المرتفع للاستثمار الإجمالي الذي سيصل إلى %33,2 من الناتج الداخلي الإجمالي، ستستقر الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني في حدود%4,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017.

1. **التوقعات الاقتصادية لسنة 2018**

تعتمد آفاق الاقتصاد الوطني لسنة 2018 على المقتضيات الجديدة المعلنة في القانون المالي لسنة 2018 وعلى تطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والعالمية، كما ترتكز على فرضية تحقيق إنتاج فلاحي متوسط.

* ***مكونات العرض***

ستسجل **القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية** تراجعا ب %2,1، لتسجل مساهمة سالبة ب0,2 نقطة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي عوض مساهمة موجبة ب 1,6 نقطة خلال السنة الماضية. وبناء على انتعاش أنشطة الصيد البحري، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب%1,3 عوض ارتفاع ب%13,6 المقدرة سنة 2017.

ومن جهتها، ستواصل **الأنشطة غير الفلاحية** انتعاشها الطفيف الذي عرفته منذ سنة 2016، لتسجل قيمتها المضافة تحسنا ب %2,9 عوض %2,8 المقدرة سنة 2017 و%2,2 المسجلة سنة 2016. وهكذا، ستصل مساهمتها في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى حوالي 2,2 نقطة. وفي هذا الإطار، سيعزز القطاع الثانوي من وتيرة نمو أنشطته في حدود %2,9، مدعما بتحسن الطلب الخارجي والداخلي، حيث ستستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في 0,7 نقطة سنة 2018 عوض 0,8 نقطة سنة 2017. وبالمثل، سيعرف القطاع الثالثي نموا في قيمته المضافة بوتيرة %3، خاصة نتيجة زيادة الخدمات التسويقية ب%3,4 وتحسن القيمة المضافة للإدارات العمومية ب %1. وهكذا، ستواصل مساهمة أنشطة الخدمات منحاها التصاعدي لتصل إلى1,5 نقطة سنة 2018 عوض1,3 نقطة سنتي 2016 و2017.

في ظل هذه الظروف، وبناء على التطور المرتقب للضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب%5,9 ، **سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي تباطؤا في وتيرة نموه لتصل إلى %2,8 سنة 2018 مقارنة مع %4 المقدرة سنة 2017.**

وبالأسعار الجارية، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب %4,3 سنة 2018. وهكذا سيستقر معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، في حدود %1,5 سنة 2018 عوض %0,2 المسجلة سنة 2017 و%1,6 سنة 2016.

بالإضافة إلى ذلك، سيمكن هذا النمو الاقتصادي من خلق فرص للشغل، غير أنها تبقى غير كافية للاستجابة للطلب المتزايد على مستوى سوق الشغل. وفي هذا الإطار، سيبلغ **معدل البطالة** على المستوى الوطني %10,5 سنة 2018 عوض%10,2 سنة 2017 و%9,4 سنة 2016.

* ***مكونات الطلب***

سيواصل الطلب الداخلي، رغم تراجعه، دعمه للنمو الاقتصادي، في حين سيسجل الطلب الخارجي من جديد مساهمة سالبة.

وهكذا، سيعرف حجم **الطلب الداخلي** تحسنا ب %2,7 عوض%3,2 سنة 2017، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 3 نقط عوض3,6 نقط سنة 2017.

وفي هذا الإطار، سيسجل حجم **الاستهلاك النهائي الوطني** ارتفاعا ب %2,8 عوض%3,2 سنة 2017، حيث ستتراجع مساهمته في النمو لتصل إلى2,2 نقطة عوض2,5 نقطة سنة 2017. وتعزى هذه النتيجة، أساسا، إلى تراجع وتيرة نمو استهلاك الأسر المقيمة لتنتقل من %4 سنة 2017 إلى%3,3 سنة 2018، نتيجة انخفاض المداخيل، حيث ستصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى1,8 نقطة سنة 2018 عوض2,3 نقطة سنة 2017.

وسيعرف استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب %1,2 عوض %0,8 سنة 2017، نتيجة الزيادة المرتقبة لنفقات التسيير دون احتساب الأجور، حيث ستستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود0,3 نقطة سنة 2018.

ومن جهته، سيعرف حجم **التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت** ارتفاعا بحوالي%4,1 سنة 2018 عوض %3,4 سنة 2017، مدعما بمواصلة إنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى، حيث ستستقر مساهمته في النمو في حدود 1,2 نقطة عوض نقطة واحدة سنة 2017. وبناء على المساهمة السالبة للتغير في المخزون، ستتراجع وتيرة نمو حجم الاستثمار الإجمالي مقارنة بتلك المقدرة سنة 2017، حيث سيرتفع ب%2,5 ، لتستقر مساهمته في النمو في حدود0,8 نقطة سنة 2018.

وعلى مستوى **المبادلات الخارجية**، ستواصل الصادرات من السلع والخدمات نتائجها الجيدة التي عرفتها منذ سنة 2014، ليسجل حجمها زيادة ب%6,8 سنة 2018. ومع ارتفاع الواردات ب%5,8 ، سيفرز الطلب الخارجي من جديد مساهمة سالبة في النمو الاقتصادي ب 0,2 نقطة.

* ***تمويل الاقتصاد الوطني***

على مستوى **المالية العمومية**، ستواصل السياسة المالية تنفيذ التدابير لتصحيح التوازنات الماكرو اقتصادية عبر ترشيد نفقات الميزانية وتقوية تحصيل المداخيل. في ظل هذه الظروف، ستفرز تطورات المداخيل والنفقات الجارية للخزينة فائضا في الرصيد الجاري الذي سيمثل حوالي %2,2 من الناتج الداخلي الإجمالي. وبناء على ارتفاع حصة نفقات الاستثمار إلى%6,1 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيستقر عجز الميزانية في حدود%3,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018.

وسيؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي إلى بلوغ معدل الدين الإجمالي للخزينة حوالي %65. وبناء على معدل الدين الخارجي المضمون الذي سيصل إلى %17,2 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيرتفع معدل الدين العمومي الإجمالي إلى%82,3 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %81,6 سنة 2017.

وستسجل المالية الخارجية خلال سنة 2018، تفاقما في عجز الموارد ليصل إلى %12 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%11,7 سنة 2017. وهكذا، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية ارتفاعا ب%6,9 في حين أن الواردات ستسجل زيادة ب %6,8، نتيجة استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية. وأخذا بعين الاعتبار لحصة التحويلات الجارية الصافية التي ستبلغ %7,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سيتفاقم عجز ميزان الآداءات ليصل إلى %4,8 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %4,4 سنة 2017.

على مستوى التمويل النقدي، بناء على استقرار الموجودات الخارجية الصافية في حوالي4,9 أشهر من الواردات وآفاق النمو الاقتصادي لسنة 2018 وتطور المستوى العام للأسعار، ستسجل الكتلة النقدية زيادة بحوالي %5,1 عوض %6,3 سنة 2017 و%5,4 كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2016.

وإجمالا، ستسجل سنة 2018 انخفاضا طفيفا للادخار الداخلي، ليتراجع إلى %22,7 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %23,1 سنة 2017. ورغم تحسن المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم ب %4,3، لتستقر في حدود%5,9 من الناتج الداخلي الإجمالي، فإنها تبقى غير كافية لتغطية هذا الانخفاض في الادخار الداخلي. وهكذا، سيتراجع معدل الادخار الوطني من%28,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %28,4 سنة 2018. وبناء على حصة الاستثمار الإجمالي ب %33,2 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيفرز تمويل الاقتصاد الوطني تفاقما في عجزه ليصل إلى حوالي%4,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018.

***خاتمة***

توضح آفاق تطور الاقتصاد الوطني أن النمو يعرف منحا تنازليا وتقلبات في وتيرته، نتيجة تقلبات القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، والتي تستقر وتيرة نموها، رغم ذلك، في مستويات مرتفعة في حدود %6,4 كمتوسط سنوي منذ سنة 2008 و%5,8 خلال السنوات الخمسة الماضية.

وهكذا، فإن تراجع النمو الاقتصادي الوطني يعزى إلى النتائج المتواضعة للأنشطة غير الفلاحية، التي عرفت تباطؤا في وتيرة نموها لتنتقل من %4,2 خلال الفترة 2008-2012 إلى %2,2 سنويا منذ 2013. كما تراجعت وتيرة نمو الطلب الداخلي الذي يعد المحرك الرئيسي لنمو الأنشطة غير الفلاحية إلى %3,2 سنويا خلال السنوات الخمسة الأخيرة عوض %5,3 بين 2008 و2012.

غير أن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب عرف تحسنا خلال السنوات الأخيرة، والذي استفادت منه الصادرات المغربية التي سجلت وتيرة نمو بلغت %5,6 سنويا بين 2013 و2017 عوض %4,2 خلال الفترة 2008-2012. وينبغي على النتائج الجيدة للصادرات أن تقلص منطقيا من تأثير تراجع مساهمة الطلب الداخلي في النمو، الشيء الذي لم يحصل، مما يثير العديد من التساؤلات حول طبيعة العرض التصديري الذي يمكن من تحفيز بنيات الإنتاج الوطني وكذلك ضمان تمويل داخلي لاستدامة الطلب الداخلي.

كما يتضح من خلال هذه التوقعات مواصلة استعادة التوازنات الماكر واقتصادية، خاصة عجز المالية العمومية. غير أن هذا التحكم في التوازنات الماكر واقتصادية، لاينبغي أن يخفي الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني. ورغم تباطئ الطلب الداخلي وبالتالي الواردات، فإن التحسن الذي تعرفه الصادرات لم يمكن من التخفيف من حدة عجز الميزان التجاري الذي يمتص جزءا مهما من المخزون من العملة الأجنبية. كما لا ينبغي للدينامية التي تعرفها الصادرات أن تخفي ضعف تنافسية النسيج الإنتاجي الوطني، خاصة في السوق الداخلي التي تتسم بمعدل نفوذ كبير للواردات، يصل إلى 41% والذي يتجاوز بشكل كبير معدل نفوذ الواردات في الدول الصاعدة والذي يستقر فيها في حدود 25%.

***الاقتصاد الوطنـــــــــي***

***تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)***

***التغير بالنسبة المئوية***

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2018\*\*** | **2017\*** | **2016** | **2015** | **البنــود** |
| -1,3  2,9  2,9  3,0 | 13,6  2,8  2,9  2,7 | -11,3  2,2  1,2  2,7 | 11,6  1,7  1,8  1,7 | * القيمة المضافة للقطاع الأولي….............. * القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي….......   - القطاع الثانوي...........................  - القطاع التالثي............................. |
| 2,3 | 4,2 | 0,3 | 3,0 | مجموع القيم المضافة........................ |
| 5,9 | 2,1 | 8,5 | 18,1 | الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات......... |
| 3,3 | 2,7 | 3,0 | 3,6 | الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.......… |
| **2,8** | **4,0** | **1,2** | **4,5** | **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم...............** |
| 1,5 | 0,2 | 1,6 | 1,8 | تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي. |

**(\*): تقديرات2017 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018**

***توازن الموارد والاستعمالات بالحجم***

***التغير بالنسبة المئوية***

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **البنود** | **2015** | **2016** | **2017\*** | **2018\*\*** |
| * **الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي….** | **4,5** | **1,2** | **4,0** | **2,8** |
| * الاستهلاك النهائي الوطني…….… | 2,3 | 3,1 | 3,2 | 2,8 |
| * الأسر المقيمة……............... | 2,2 | 3,4 | 4,0 | 3,3 |
| * الإدارات العمومية…............ | 2,4 | 2,1 | 0,8 | 1,2 |
| * التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت.. | 0,2 | 9,3 | 3,4 | 4,1 |
| * صادرات السلع والخدمات........ | 5,5 | 5,1 | 8,8 | 6,8 |
| * واردات السلع والخدمات........... | -1,1 | 15,4 | 5,9 | 5,8 |

**التغيرات بالنسبة المئوية لأسعار السنة الماضية- (\*): تقديرات سنة 2017 - \*\* توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018**

***بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي***

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **البنود** | **2015** | **2016** | **2017\*** | **2018\*\*** |
| * الإدخار الداخلي....................... | 23,2 | 22,8 | 23,1 | 22,7 |
| * الإدخار الوطني**…….**................. | 28,66 | 28,7 | 28,9 | 28,4 |
| * الإستثمار الإجمالي**…..................** | 30,8 | 33,1 | 33,3 | 33,2 |
| * رصيد التمويل.....….........…...... * عجز الميزانية.......................... * معدل الدين العمومي الإجمالي …...... * معدل الدين للخزينة.................... * الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات.. | -2,1  -4,1  79,9  63,7  5,9 | -4,4  -4,0  80,9  64,6  6,1 | -4,4  -3,5  81,6  65,1  5,5 | -4,8  -3,5  82,3  65,0  4,9 |

**(\*): تقديرات2017 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018**